وافق على تعديل قانون الخدمة المدنية في مداولته الأولى وأجل الثانية لمزيد من الدراسة بناء على طلب الحكومة

مجلس الأمة يوافق على حسابات ختامية وميزانيات لجهات حكومية

■ الصالح : الحكومة طلبت من الأجهزة المعنية إجراء دراسات فنية للتأكد من أن الدمج لا يؤثر على أعمالها

مرزوق الغانم مترئسا جلسة أمس

جانب من الحضور

■ مجلس الوزراء أصدر قرارات بالموافقة على دمج الجمارك بالموانئ وهيئة الاستثمار بالشراكة بين القطاعين

كتب عمر الرشيدي

وافق مجلس الامة امس على عدد من مشاريع بالقوانين باعتماد الحسابات الختامية وربط ميزانيات عدد من الجهات الحكومية وإعادتها للحكومة.

ووافق المجلس على الاقتراح بقانون بشأن تعديل قانون «الخدمة المدنية» في مداولته الأولى، فيما أجل التصويت على المداولة الثانية بناء على طلب الحكومة لمزيد من الدراسة.

من جهته قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح أمس أن الحكومة تدرس دمج بعض الاجهزة الحكومية المتماثلة والمتكاملة في الانشطة.

وأضاف الصالح في جلسة مجلس الامة التكميلية أمس أن الحكومة طلبت من الاجهزة المعنية اجراء دراسات فنية للتأكد من ان دمج بعض الجهات لا يؤثر على اعمالها وفي نفس الوقت التأكد من سلامة الاجراءات القانونية لدمج هذه الجهات.

وذكر ان «الدراسات الاولية اظهرت أن دمج هذه الاجهزة يصب في مصلحة فعالية وكفاءة تنفيذ الاجهزة لمهامها»، مبينا ان مجلس الوزراء اصدر قرارات بالموافقة المبدئية على دمج عدة جهات منها الادارة العامة للجمارك ومؤسسة الموانئ الكويتية ودمج هيئة تشجيع الاستثمار وهيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يتعلق باجراءات الحكومة للتقليل من نسب الوافدين العاملين في جهاتها اوضح ان مجلس الخدمة المدنية اصدر قرارا بوقف تعيين غير الكويتيين على مستوى ديوان الخدمة المدنية حيث قلت نسبة تعيين غير الكويتيين بشكل كبير مضيفا انه «اذا ما قدمت اي جهة طلبا بضرورة تعيين موظف غير كويتي في تخصصات معينة يرفع هذا الامر الى مجلس الخدمة المدنية لينظر في طلب كل حالة على حدة».

من جهته قال وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع ردا على سؤال حول مدى امكانية زيادة نسبة الكويتيين في مرفق القضاء ان تكويت القضاء من اختصاص السلطة القضائية.

واضاف الوزير الصانع انه وجه سؤالا الى النائب العام حول امكانية استقبال القضاء لاعداد اكبر من وكلاء النيابة مشيرا الى ان القاضي في بداية مسيرته الوظيفية يعين للعمل كباحث قضائي وبعدها يصل الى منصب وكيل نيابة ومن بعدها يترقى الى منصب القاضي. وذكر ان مبنى قصر العدل ومباني القضاء الاخرى لم تكن تتسع لاستقبال عدد اكبر من وكلاء النيابة مبينا ان مبنى قصر العدل الجديد جاهز «ومن المتوقع ان يرفع النائب العام العدد لقدرة ذلك المبنى على استيعاب عدد كبير من وكلاء النيابة لاسيما مع افتتاح مجمعي محاكم الجهراء والفروانية».

ولفت الصانع الى انه فور توليه حقيبة وزارة العدل اصدر قرارا بعدم تعيين الوافدين الا في المهن التي لا يقدم عليها الكويتيون.

وكان مجلس الامة استانف جلسته العادية اليوم بمناقشة عدد من مشاريع القوانين باعتماد الحسابات الختامية للسنة المالية (2014-2015) ومشاريع قوانين بربط

الصالح يرد على تساؤلات النواب

.. والعمير يعلل

■ الصانع: هناك قرار صادر بعدم تعيين الوافدين إلا للمهن التي لا يقدم عليها الكويتيون أنفسهم

لتطوير عمل وادارة المجلس واتمني ان يستمر هذا الجهد .

...ويجب علي الحكومة اتخاذ اجراءات في شان تنويع مصادر الدخل ،ومن الضرورة تعيين الكويتيين والكف عن تعيين غير الكويتيين ...الحكومة مازالت تتكلم علي الورق شي وبالواقع شي اخر ونطالب بان يخرج قرار من ديوان الخدمة المدنية يقضي بعدم تعيين غير الكويتيين للقضاء علي البطالة الحقيقية بين الشباب ..الكويتيون اذا يذهبون للشغل في دول اخري ما يشغلونهم حتي شيالين في سوق الخضرة وذلك حرصا علي تشغيل شباب هذه الدول وهذا كان واضحا ايام الغزو .

وزير العدل :صدر قرار بعدم تعيين الوافدين الا للمهن التي لا يقدم عليها الكويتيون أنفسهم.

جمال العمر :ايضا يبقي علي الوزير عملية تكويت القضاء واتمني هذا النهج يكون في جميع وزارات الدولة فلا يعقل ان يترجي الكويتي لكي يشغل ولده .

وزير المالية :مجلس الخدمة المدنية اخذ قرارا بوقف تعيين غير الكويتيين ووضع ضوابط اذا طلبت الجهة تعيين غير الكويتي فيرفع الامر الي مجلس الخدمة المدنية كل حالة بذاتها ..هناك قرار صدر مجلس الوزراء بدمج بعض الاجهزة الحكومية شريطة الا يؤثر الدمج بها ويصب في فعاليتها ومصلحتها .

وزير العدل :بالنسبه لتكويت القضاء فانه يدخل في اختصاص السلطة القضائية وسالت النائب العام لماذا لا نستقبل عددا اكبر من وكلاء النيابة العامة ،وبين ان المساحات الموجودة كانت لا تكفي ولكن اتوقع في ظل المبني الجديد سيرفع العدد خاصة بعد افتتاح محاكم الرقعي والجهراء .

يوسف الزلزلة :وجهت سؤالا الي جميع الوزراء بما فيهم سمو رئيس مجلس الوزراء عن المستشارين ومؤهلاتهم ورواتبهم ولكن للاسف الحكومة كعادتها حتى ما تتورط لا ترد وسوف ناتي عليها ضمن اجراءاتنا القادمة ،واطالب الحكومة ان تتعلم من مجلس الامة الشغل العدل في تلاشي ملاحظات ديوان المحاسبة علي ميزانية المجلس ،ونتمنى أن يقوم المجلس بعقد دورات تدريب لاعضاء الحكومة..وان ما يثار في

■ العمير: الحكومة لا تشعر بالغيرة من تلافي مجلس الأمة لجميع الملاحظات على ميزانيته

من وكلاء النيابة لاسيما مع افتتاح مجمعي محاكم الجهراء والفروانية».

ولفت الصانع الى انه فور توليه حقيبة وزارة العدل اصدر قرارا بعدم تعيين الوافدين الا في المهن التي لا يقدم عليها الكويتيون.

وكان مجلس الامة استانف جلسته العادية اليوم بمناقشة عدد من مشاريع القوانين باعتماد الحسابات الختامية للسنة المالية (2014-2015) ومشاريع قوانين بربط ميزانيات تسع جهات حكومية للسنة المالية (2016-2017).

وفيما يلي مجريات الجلسة كما جاءت:

رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم يؤجل انعقاد الجلسة عند الساعة 12.34 نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب .

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة بعد اكتمال النصاب عند الساعة 12.51 وتلا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء ،واعتذر عن عدم الحضور الى جلسة كل من :رئيس الوزراء ،وزير الخارجية ،وزير الداخلية ،وزير الدفاع ،وزير البلدية،وزير الكهرباء والماء ،روضان الروضان ،احمد لاري ،عبد الله التميمي،محمد طنا ،خليل الصالح ،منصور الظفيري ،حمد الهرشاني .

وانتقل المجلس الي استكمال مناقشة تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي لميزانيات بعض الجهات والحساب الختامي لها.

الهيئات والجهات التي ستناقش حساباتها الختامية وميزانياتها في الجلسة اليوم هي :الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ،الهيئة العامة للشباب والرياضة ،الهيئة العامة للقصر ،مجلس الامة ،بلدية الكويت ،الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها،الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار المباشر ،الهيئة العامة لمشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص ،هيئة اسواق المال .

فيصل الدويسان :مجلس الامة اثبت انه قدوة لاجهزة الدولة في الاصلاح الاداري لانه انهي جميع الملاحظات علي ميزانية المجلس وهذا دليل علي ان المجلس يعمل بجد واجتهاد وميزانية مجلس الامة دحضت ادعاءات المعادين للمجلس بان ميزانية قناة المجلس 20 مليون دينار والحقيقة امامنا ان ميزانيتها 2 مليون و150 الف دينار..وعن الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية ،حان الوقت لتسحب هيئة الزراعة الحيازات المخالفة ،لكننا لم نر من الهيئة اي اصلاح سوي في تخفيض اسعار البيض .

عادل الخرافي :مشاكل الرياضة كبيرة وكلنامسؤولون ومقصرون في حرمان البلد من الرياضة والحكومة مطالبة بسرعة التكتيكات لاعادة الرياضة ..ايضا لاحظت ان الجهاز التنفيذي غير منسجم مع قانون البلدية الذي اقره المجلس مؤخرا .

جمال العمر :الشكر للاخ رئيس المجلس في عمله الدؤوب

■ قضية قروب الفنطاس منظورة أمام القضاء ومن يتوفر لديه مستندات عليه أن يزود بها النائب العام

■ إذا كان لدى معيوف مستندات عن قسائم وزعت دون وجه حق ليسلمها ونحن نتصدى لها

■ الدويسان : المجلس أثبت أنه قدوة في الإصلاح الإداري حيث أنهى جميع الملاحظات على ميزانيته

الطريجي يتحدث

■ الجيران: لابد من انشاء مركز مالي خاص لكل قاصر منذ تاريخ تحريز أمواله إلى حين تسليمها إليه

■ الطريجي: «الزراعة» لم تحقق الهدف منها وكل ما تقوم به منح الجواخير والمزارع لغير المستحقين

متابعة نيابية